الأمم المتحدة

A/C.3/57/SR.24

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr :.General
26 January 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ويناويزر ..... (ليختنشتاين)

المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: برنامج أنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم (تابع)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري*

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير*

* بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-65783 (A)

0265783

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: برنامج أنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم (تابع) (A/57/296 and 395; A/C.3/57/L. 7)

١ - **السيد نايدو** (فيجي): تكلم باسم الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ، الذي يوجد له مكاتب في نيويورك (أستراليا، بابوا غينيا الجديدة، توغو، توفالو، جزر سليمان، جزر مارشال، ساموا، فيجي، ناورو، نيوزيلندا، ولايات ميكرونيزيا الموحدة)، فرحب بالافتتاح التاريخي لاجتماع المحفل الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين، الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠٢. وقال إن تأييد ذلك الاجتماع عزز الدعوات المتزايدة إلى إنشاء أمانة دائمة لخدمة المحفل. ويجب على الجمعية العامة أن تواصل بيان التزام الأمم المتحدة بأهداف العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، التي يتلخص واحد منها في إنشاء هذه الهيئة الجديدة بالذات. ولكي يتمكن المحفل من النهوض بأعباء ولايته، يحتاج إلى أمانة جديدة تمول من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

٢ - وقال إن الاجتماعات المقبلة للمحفل ستركز على الصحة، وحقوق السكان الأصليين، والتعليم والثقافة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبيئة، والأطفال والشباب. وأعرب عن أمله في أن يتمكن المحفل وآليات الأمم المتحدة الأخرى التي تتعامل مع قضايا السكان الأصليين من تقديم فوائد حقيقية للسكان الأصليين وتلبية اهتماماتهم. وإن الطاقة المتجددة البادية في التقارير تبعث على الأمل في أن تتسنى صياغة مشروع إعلان بشأن حقوق السكان الأصليين في عام ٢٠٠٤.

٣ - واضاف أن طبيعة قضايا السكان الأصليين، التي تشمل عدة قطاعات، جعلتها تأخذ مكاناً بارزاً في المؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخراً. وقال إن بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ ترحب بهذا الاتجاه الذي جاء في حينه، وهي مستعدة لتأييد أي مبادرات تقدَّم للتحقيق الكلّي للأهداف العالمية المتفق عليها.

٤ - **السيدة فليمينغ** (البنك الدولي): قالت إن البنك الدولي، بمتابعته الأهداف الإنمائية الدولية، يسعى إلى تعميق تفهُّمه لمساهمة ثقافات السكان الأصليين في الإطار الاقتصادي-الاجتماعي الذي يساعد البنكُ الدُّوَلَ على تحقيقه. وأضافت أن البنك يقوم بمراجعة سياسته بشأن السكان الأصليين لضمان كون المشاريع تفصَّل وفقاً لاحتياجاتها المحددة ولا تترك أي أثر سلبي على طوائف السكان الأصليين. وقد أجريت مشاورات مستفيضة طيلة السنة اشترك فيها أكثر من ١ ٢٠٠ ممثل للسكان الأصليين وشركاء آخرون. ففي مناقشة مائدة مستديرة عقدت في البنك الدولي في الأسبوع الماضي، تبادل زعماء السكان الأصليين من مناطق مختلفة وممثلو المنظمات غير الحكومية الآراء بشأن إيجاد آلية للحوار حول قضايا السكان الأصليين. ووافق البنك على مواصلة الحوار بشأن سياسات التنمية الرئيسية التي تهدف إلى إدراج وجهات نظر السكان الأصليين في برامجه. وأبرز المشاركون أيضاً أهمية إنشاء المحفل الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين وبحثوا كيف يمكن للبنك أن يعزز تعاونه مع المحفل بغية إدراج منظورات السكان الأصليين في استراتيجيات التنمية المستدامة.

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (A/57/3)

(أ) **القضاء على العنصرية والتمييز العنصري** (A/57/18, A/57/83-E/2002/72, A/57/204, 333 and 334)

(ب) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما** (A/57/443 and 444)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير(A/57/178 and 312)

٥ - **السيد نديايي** (مدير، مفوضية حقوق الإنسان): قدم عدة تقارير من الأمين العام أعدت في إطار هذين البندين من بنود جدول الأعمال. ففي إطار البند ١٠٧، لاحظ أنه منذ تقديم التقرير عن حالة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (A/57/334) صدقت ثلاث دول أخرى على الاتفاقية أو انضمت إليها، وهي تركيا وغينيا الاستوائية وهندوراس. وحتى الآن أصدرت ٤١ دولة الإعلان المطلوب بموجب المادة ١٤ من الاتفاقية واعترفت فيه باختصاص اللجنة لقبول مراسلات من الأفراد والنظر فيها. وعقدت اللجنة دوراتها العادية التي تعقد مرتين في السنة في سنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، وكرس معظمها للنظر في ٣٩ تقريراً مقدماً من الدول الأطراف. واستعرضت اللجنة في هذه الدورات الأربع أيضاً تنفيذ الاتفاقية في ٨ دول أطراف تأخرت تقاريرها الدورية فترة لا تقل عن خمس سنوات.

٦ - اعتمدت اللجنة توصية عامة جديدة في دورتها الستين، المعقودة في شهر آذار/مارس ٢٠٠٢، بشأن متابعة مؤتمر ديربان. وفي الدورة نفسها، اعتمدت اللجنة بياناً بشأن التمييز العنصري وتدابير مكافحة الإرهاب، أعلنت فيه عزمها على رصد الآثار التمييزية للتشريعات والممارسات في إطار مكافحة الإرهاب. وأجرت اللجنة في دورتها الحادية والستين مناقشة مواضيعية بشأن التمييز القائم على الأصل العرقي، واعتمدت توصية عامة تدعو الدول الأطراف إلى اعتماد تدابير تهدف إلى القضاء على هذا التمييز، وتدابير لمكافحة الفصل العنصري الذي يؤثر على أفراد الطوائف العرقية.

٧ - وتحول إلى الكلام عن التقرير المقدم عن الوضع المالي للجنة القضاء على التمييز العنصري (A/57/333)، فذكّر مستمعيه بأن تعديل المادة ٨ من الاتفاقية، الذي اعتمدته الدول الأطراف في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وأيدته الجمعية العامة سيسري مفعوله عندما تقبله أغلبية ثُلُثَي الدول الأطراف. وحتى الآن لم توافق على هذا التعديل إلا ٣٥ دولةً طرفاً فقط. ولاحظ أيضاً أن هناك عدداً من الدول الأطراف ما زالت عليها متأخرات، إذ لم تدفع أنصبتها المقررة السابقة عن الفترة السابقة لعام ١٩٩٤.

٨ - وفي إطار البند ١٠٧ (ب)، لفت الانتباه إلى تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن التنفيذ والمتابعة الشاملين للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية (A/57/443). وأخذ التقرير في الحسبان معلومات ووجهات نظر قدمتها الدول ومنظمات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، وهيئات معاهدات حقوق الإنسان وإجراءات خاصة، وآليات أخرى للجنة حقوق الإنسان وكذلك منظمات دولية وإقليمية وغير حكومية ومؤسسات حقوق الإنسان.

٩ - فأبلغت دول كثيرة بأنها تقوم بمراجعة أو تخطط لمراجعة تشريعاتها الوطنية أو أحكامها الدستورية لضمان المساواة وعدم التمييز ضماناً أفضل. وأشار عدد من الدول، إذ أخذت في الحسبان نهج المؤتمر العالمي الموجَّه نحو الضحايا، إلى فئات محددة، كالسكان الذين هم من أصل إفريقي، والسكان الأصليين، وشعب الروما، كمحور تركيز لجهودها الرامية إلى مكافحة التمييز. وأشار عدد كبير من الدول إلى أنها بصدد اتخاذ خطوات لوضع خطط عمل وطنية لمكافحة العنصرية، بالتشاور مع المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهيئات فاعلة أخرى.

١٠ - ولفت الانتباه إلى الجزء الثالث من التقرير، الذي يصف أنشطة وحدة مناهضة التمييز، التي أنشأتها المفوضة السامية. فقال إن الوحدة نظمت حلقتين دراسيتين إقليميتين

للخبراء في عام ٢٠٠٢، وستصدر في وقت لاحق من السنة نفسها نشرة عن الأبعاد الجنسانية للتمييز العنصري. وقال إن الوحدة بدأت العمل أيضاً على تجميع أفضل الممارسات لمكافحة العنصرية، وتخطط لإصدار نشرة سهلة المطالعة بشأن تنفيذ الوثائق النهائية لمؤتمر ديربان في نهاية السنة.

١١ - وأشار إلى أن ثمة مجالاً هاماً لمتابعة المؤتمر العالمي، وهي تيسير تطبيق نتائجه في كل منظومة الأمم المتحدة. وقال إن أسرة الأمم المتحدة تصدت لهذا التحدي بحماس. وشاركت الوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة في الحلقتين الدراسيتين اللتين عقدتا للخبراء، وهي تعمل الآن في تعاون وثيق مع المفوضية في عدد من المجالات الأخرى لمكافحة العنصرية. وأشار التقرير أيضاً إلى أعمال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، ومجموعات الشباب على تنفيذ الوثائق النهائية للمؤتمر. وأشار إلى ان الأمانة العامة تشجع إشراك هذه المجموعات في أنشطة متابعة المؤتمر التي تقوم بها، ونظمت في شهر آذار/مارس ٢٠٠٢ اجتماعاً لفريق شباب خاص في جنيف لإحياء ذكرى اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. وقدمت المفوضية دعماً مالياً لعدد من أنشطة الشباب الصغيرة الحجم لمكافحة العنصرية، لا سيما في البلدان النامية.

١٢ - وقال إن الأمين العام استجاب، في تقريره عن تنفيذ برنامج عمل العقد الثالث ومتابعة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية (A/57/83-E/2002/72)، إلى طلب الجمعية العامة في قرارها ٥٥/٨٤ معلومات محددة عن أنشطة هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري. واشتمل التقرير أيضاً على معلومات عن متابعة المؤتمر العالمي. وقال إن المفوضية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تخططان لعقد حلقة دراسية مشتركة بشأن التعليم، في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣ في باريس، وفقاً للفقرة ٧ من برنامج عمل العقد الثالث.

١٣ - وتحول إلى البند ١٠٨ من جدول الأعمال، فلاحظ أن تقرير الأمين العام عن حق الشعوب في تقرير المصير (A/57/312) يحتوي على موجز ردود الدول الأعضاء على قرار الجمعية العامة ١٤١/٥٦، وكذلك على وصفٍ لنظر لجنة حقوق الإنسان في هذه القضية.

١٤ - **السيد ديين** (المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب)، قدم التقرير (A/57/204) الذي أعده سلفه، السيد موريس غليلي-أهانهانزو، فقال إنه سيبذل أقصى جهده للنهوض بأعباء ولايته بنفس النهج القوي والأخلاقي والمهني الذي سار عليه السيد غليلي-أهانهانزو. وقال إنها ولاية صعبة ولا يمكن النهوض بها إلا بالتعاون التام من جميع المعنيين. وإنه ينوى تنفيذ مهمته على نحو يتفق نصاً وروحاً مع إعلان وبرنامج عمل ديربان، في نهج ثنائي يركز بالتساوي على تنفيذ جميع الصكوك الدولية القائمة المناهضة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب، ومعالجة الأسباب والآليات والدوافع لتلك الظواهر، وهذه مهمة لم يتم تأكيدها بالقدر الكافي فيما مضى. وأياً كانت أهمية الصكوك الدولية، فهي ليست كافية لمعالجة القيم والسلوك والمواقف الكامنة وراء العنصرية والتمييز العنصري. ويعدل ذلك في الأهمية العمل على إجراء حوار بين الثقافات والحضارات. ومن بين أهم القضايا التي ينبغي النظر فيها قضية كيف يُفهم "الآخر" في مختلف الثقافات وكيف تنشر صورته في مختلف النظم التعليمية. ودعا جميع الدول إلى السماح له بزيارتها وإلى مساعدته على تكوين رأي موضوعي عن كيفية معالجة مسائل العنصرية وكره الأجانب في إقليمها.

١٥ - وأشار إلى أن مؤتمر ديربان عزز لأول مرة سلوك نهج شامل إزاء العنصرية واتخاذ منظور تاريخي مناسب. وقال إنه ينوي تشجيع روح التوافق التي سادت في ديربان وضمان

عـدم وجـود انقسـام بـين الشـمال والجنـوب في مكافحـة العنصرية. ويجب أن يكون ثمة تعاون أفضل بين هيئات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، وتنفيذ وثائق نتائج مؤتمر ديربان تنفيذاً تاماً ويقظاً. وينبغي إيلاء انتباه خاص للقضية المزعجة — قضية التمييز في الألعاب الرياضية وللوضع الذي يواجه العرب والمسلمين منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

١٦ - **السيدة كوهونين** (مفوضية حقوق الإنسان): تكلمت نيابة عن السيد بيرنالس-باليسيتروس، المقرر الخاص المعني بمسألة استخدام المرتزقة، فقدمت تقرير المقرر الخاص (A/57/178). فقالت إنه، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٣٢/٥٦، أخذ في الحسبان لدى تنفيذ مهام ولايته حقيقة أن أنشطة المرتزقة ما زالت تحدث في كثير من أنحاء العالم وأنها تتخذ أشكالاً جديدة. ونتيجةً لذلك، يوجد وعي متنامٍ لخطورة المشكلة التي يشكلها وجود المرتزقة للسلام وحقوق الإنسان وتقرير المصير.

١٧ - وقالت إنه يلزم اتخاذ موقف مشترك يقوم على إدانة أنشطة المرتزقة إدانةً واضحة. وبالنظر إلى الصراعات المسلحة، والهجمات الإرهابية، والاتجار غير المشروع والاغتيالات التي تقوم بها المجموعات المرتزقة لا يوجد مكان للسياسات الغامضة، والعمليات السرية التي تُستخدم فيها أنشطة المرتزقة، والتكهنات القانونية حول ما إذا كانت أنشطة المرتزقة تشكل جريمة أو أعذاراً تتصل بالفوائد والتكاليف التي تعود على شركات الأمن والشركات العسكرية الخاصة التي توظف المرتزقة. وقالت إن عدم التسامح هو السبيل الوحيد للقضاء على المرتزقة. وينوي أن يقوم في سنة ٢٠٠٣، وهي السنة الأخيرة لولايته، بإجراء دراسة أكثر دقة للقضايا المذكورة ليتسنى له أن يقترح على الجمعية العامة معايير عامة لسياسات وتوصيات تكون فعالة في القضاء على أنشطة المرتزقة. ومن شأن زيارة من المقرَّر أن يقوم بها إلى الولايات المتحدة في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣ أن تمكنه من جمع معلومات مستفيضة والحصول على عناصر أخرى لصياغة مقترحات فنية.

١٨ - وقالت إن عدة أحداث هامة كان لها أثر كبير على ولايته خلال الأشهر الماضية. ففي أنغولا، تم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وكان وجود المرتزقة في ذلك البلد واحدة من أهم القضايا أثناء فترة ولايته. وكانت أنغولا محور تركيز أنشطة مرتزقة متنوعة جداً، كأنشطة الشركات الأمنية-العسكرية التي حولت الصراع المسلح إلى طريقة للكسب التجاري غير المشروع بالاستيلاء على الموارد الطبيعية للبلد. أما وقد انتهى الصراع المسلح الآن، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم لكي تتمكن أنغولا، بالإضافة إلى تحقيق السلام، من التمتع بمواردها الطبيعية الهائلة وتحقيق التنمية التي تطمح إلى تحقيقها طموحاً مشروعاً.

١٩ - في شهر أيار/مايو ٢٠٠٢، قام بزيارة السلفادور وبنما، وتلقى في ذلك الوقت معلومات عن التدابير التي تتخذها الحكومتان لمكافحة أنشطة المرتزقة، وبحث العيوب الموجودة في التشريع الدولي المتعلق بالمرتزقة، والتعريف القانوني للمرتزقة، والعلاقة بين المرتزقة وأنشطة الإرهاب. ولاحظ في السلفادور أوجه النقص في التحقيق الذي جرى في وجود لويس بوسادا كاريليس، مرة واحدة، هو وشبكاته التي يمكن أن تكون داعمة للأنشطة المحظورة ضد الحكومة الكوبية. وفي سجن في بنما، اجتمع بعدة أشخاص متهمين بالتخطيط لاغتيال رئيس الدولة الكوبي أثناء زيارته لمدينة بنما للمشاركة في مؤتمر القمة الإيبرو-أمريكي العاشر. واتُّهموا أيضاً بتجنيد مرتزقة وتمويلهم وتدريبهم واستخدامهم لتنفيذ هجمات إرهابية في كوبا في عام ١٩٩٧، وربما كان ذلك بالتعاون مع منظمات مناهضة لكاسترو. وبعد زيارته للولايات المتحدة كان يتوقع أن يقدم

تقريراً نهائياً عن تلك المسألة إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين.

٢٠ - وقالت إن اجتماع الخبراء الثاني المعني بمسألة أنشطة المرتزقة التقليدية وأشكالها الجديدة عُقد في جنيف في أيار/مايو ٢٠٠٢ وسيقدم تقريره إلى لجنة حقوق الإنسان. ومع أن الاجتماع فشل في تحقيق توافُق في الرأي على تعريف المرتزقة وعلى اتفاقية دولية محتملة، بُحثت نُهُجٌ بديلة يمكن أن تكون مفيدة لتعريف المرتزقة وما هي الخصائص التي تشكل الجندي المرتزق.

٢١ - وأخيراً قال إنه ينبغي للدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد أن تدرج في قانونها الجنائي أحكاماً تصنف أفعال المرتزقة بأنها جرائم وبأن كون الشخص مرتزقاً يشكِّل ظروفاً مضاعفَة في ارتكاب أنشطة إجرامية أخرى، لا سيما أعمال الإرهاب. وقالت إنه ينبغي للدول أيضاً أن تمنع استخدام أراضيها منعاً صريحاً لأنشطة إرهابية. وقال إن ٢٤ دولةً طرفاً صدقت حتى الآن على الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، أو انضمت إليها. وأعرب عن أمله في أن تصبح دول كثيرة أخرى أطرافاً في الاتفاقية.

٢٢ - **السيدة إسكجير** (الدانمرك): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي فقالت إن الاتحاد يوافق على أن برنامج عمل ديربان يجب أن يكون أساساً لكل الأفعال المقبلة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب. وتساءلت عن خطط المقرر الخاص لمتابعة برنامج العمل للنهوض بأعباء ولايته، وكيف ينظر إلى تعاونه مع وحدة مناهضة التمييز المنشأة في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٢٣ - **السيد ديين** (المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب): قال إنه يجب في نظره تعريف الناس ببرنامج عمل ديربان على نطاق أوسع كثيراً، لأن وسائط الإعلام نقلت صورة مضللة لبرنامج عمل ديربان. وقال إنه يرى في برنامج العمل أداةً تعليميةً تحتوي على أساس أخلاقي تقوم عليه مكافحة التمييز العنصري. ومن الأهمية بمكان أن تصل هذه الوثيقة إلى الجمهور العام، لا إلى مؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية فقط، لأن الأفعال المقترحة فيها يمكن أن تساعد مواطني كل البلدان.

٢٤ - وأضاف أنه يجب أن تتعاون كل آليات متابعة مؤتمر ديربان تعاوناً وثيقاً بعضها مع بعض ومع المقرر الخاص لبناء كتلة حرجة مؤسسية. وأشار إلى أنه حدثت بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ حركة عنيفة مضادة للأقليات وعودة إلى عقلية التمييز يجب مقاومتها بتدابير قانونية وسياسية. وأضاف أن التعليم والاتصال أمران هامّان لإزالة ثقافة التمييز هذه. وقال إنه يخطط للربط بين مكافحة العنصرية والحوار بين الثقافات والأعراق والديانات والشروع في مناقشة بشأن القيم التي تدفع مختلف المجموعات إلى الأفعال التي تقوم بها. وينوي أن يعمل في أوثق تعاون ممكن مع وحدة مناهضة التمييز.

٢٥ - **السيد أموروس نونييز** (كوبا): قال إن الدعاية العنصرية التي تنشر على الإنترنت مشكلة متزايدة وتساءل إن كان هناك تخطيط لاتخاذ تدابير لمكافحتها.

٢٦ - **السيد ديين** (المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب): رد بقوله إن ظهور هذه المواد على الإنترنت دليل على أن التمييز العنصري وكره الأجانب ما زالت مسألة مفتوحة. ويجد كثير من البلدان تضارباً بين ضماناتها الدستورية لحرية التعبير والقيم الأخلاقية التي تعتبر هذه المواد كريهة. وإن من المهم العمل في تعاون وثيق مع الحكومات والمجتمع المدني لإشراك وسائط الإعلام في الجهود الرامية إلى

وقف هذه الأنشطة. فالذين يسيطرون على وسائط الإعلام هم أكثر الناس تأثيراً في إحداث التغيير.

٢٧ - **السيدة إسكجير** (الدانمرك): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه، إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا، وكذلك آيسلندا، والنرويج، فقالت إن التمييز العنصري لا يتفق مع المبادئ التي أنشئ عليها الاتحاد الأوروبي. وينبغي تعزيز الجهود على جميع المستويات لمكافحة هذه الظاهرة التي تحول دون التمتع الكامل بحقوق الإنسان وتهدد القيم الديمقراطية.

٢٨ - وقالت إن الإطار القانوني ضروري لمكافحة العنصرية، وإن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بمثابة الصك الدولي الأساسي وأن لجنة القضاء على التمييز العنصري جسر هام نحو التنفيذ الوطني. وإن التشريعات والتدابير الإدارية الفعالة التي تضمن عدم التمييز واحترام حقوق الإنسان ضرورية جداً في هذا الصدد.

٢٩ - وقالت أيضاً إنه يجب تعزيز الوقاية لتحسين أنشطة التعليم والتدريب ورفع مستوى الوعي، لا سيما لدى الشباب. وينبغي في هذا الصدد توضيح أن أي مبدأ يقوم على التفوُّق العرقي خاطئ علمياً ومُدانٌ أخلاقياً، وظالمٌ اجتماعياً وخطرٌ. وإن على السياسيين مسؤولية خاصة لمنع انتشار الآيديولوجيات العنصرية. يضاف إلى ذلك أن من الضروري مكافحة الاستخدامات غير الصحيحة للتكنولوجيات الجديدة لأغراض عنصرية. وإن الاتحاد الأوروبي يعلق أيضاً أهميةً بالغةً على مكافحة اللاسامية.

٣٠ - وأضافت أن القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب يتطلب تدخل جميع أفراد المجتمع المدني، بما في ذلك وسائط الإعلام والقطاع الخاص. وإن الاتحاد الأوروبي، بدوره، ركز على دمج مكافحة العنصرية في كل سياساته، بخاصة سياسة التوظيف، ولكن أيضاً في سياسته الأمنية والخارجية المشتركة، لا سيما فيما يتعلق بعملية توسيع الاتحاد، ومساعدة التنمية، ومسائل التعاون في مجالي الشرطة والقضاء.

٣١ - وقالت إن حق الشعوب في تقرير المصير يظل هاماً ويستحق انتباهاً إضافياً على الصعيد الوطني. وإن الديمقراطية وحكم القانون واحترام الحقوق المدنية والسياسية مسائل ذات أهمية بالغة في هذا الصدد.

٣٢ - **السيد ندياي** (السنغال): قال إن إدانة الرق وتجارة الرقيق كجريمة ضد الإنسانية والتوكيد الذي أكده المشتركون في مؤتمر ديربان على وضع الإفريقيين والمنحدرين منهم في أمر يستحق الترحيب. غير أن العنصرية والتمييز العنصري لم يكونا مسألة الشمال ضد الجنوب؛ فالتمييز وكره الأجانب موجودان في بلدان الجنوب وفي إفريقيا ذاتها، مما يغذي الصراع في القارة ويزيده تفاقماً. هذه الشرور يجب نبذها بنفس العزم والتصميم في إفريقيا، كما تنبذ في كل أنحاء العالم. وقال إن مكافحة العنصرية قبل كل شيء كفاح من أجل الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والتنوع الثقافي والديني في المجتمع. ولذلك فإن البرامج التعليمية التي تغرس قيم الاحترام والتسامح في نفوس الأطفال والشباب ذات أهمية بالغة.

٣٣ - وأضاف أن مكافحة العنصرية ليست مسألة من شأن الحكومات فقط، لكنها من شأن المجتمع المدني أيضاً. وهي تحتاج إلى تمويل كافٍ وتعاون أقوى على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقال إن وفده يرحب بما قامت به لجنة حقوق الإنسان من إنشاء (أ) فريق عامل حكومي - دولي لتقديم توصيات لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان ولإعداد

معايير دولية لتعزيز وتحديث الصكوك الدولية المناوئة للعنصرية؛ (ب) فريق عامل مؤلف من خمسة خبراء مستقلين منحدرين من أصول إفريقية. وقال أيضاً إن إنشاء وحدة مكافحة التمييز في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كان خطوة تستحق الترحيب، وإن وفده يحث على تخصيص أموال كافية للنهوض بأعباء ولايتها الهامة.

٣٤ - **السيدة باردفيك** (النرويج): قالت إن إعلان وبرنامج عمل ديربان جاءا نتيجة لمفاوضات معقدة وتضمَّنا آراء كثيرة مختلفة وأحياناً متباينة، لكن هذا لا ينبغي أن يحول دون تنفيذهما. فالجهود الدولية المنسقة لمكافحة العنصرية ذات أهمية بالغة، لكن المعركة الحقيقية يجب محاربتها على الصعيدين الوطني والمحلي.

٣٥ - وأشارت إلى أن النرويج اعتمدت تشريعاً يهدف بصراحة إلى منع التمييز العنصري والإثني، ويعمل على إدراج أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في قانونها الداخلي. والهدف الرئيسي من وراء ذلك هو توفير حماية شاملة للأفراد من المعاملة الجائرة القائمة على الإثنية، والهدف العام هو تحسين أحوال الأقليات الإثنية بضمان التساوي في الحقوق للجميع. بالإضافة إلى ذلك، قامت حكومتها كجزء من متابعة مؤتمر ديربان بمراجعة خطة عملها ضد العنصرية. وقالت إن التمييز غالباً ما يكون منبعه الجهل والتضليل، ولذلك فإن إدراج عناصر مناوئة للتمييز في المناهج التعليمية يعتبر تدبيراً طويل الأجل في الجهود الرامية إلى الحد من التمييز. ولا يمكن القضاء على العنصرية دون بذل السلطات الوطنية جهوداً جادَّةً طويلةَ الأجل.

٣٦ - **السيد دي ألبا** (المكسيك): قال إن المكسيك مقتنعة بأن التعددية واحترام الفئات الأقلية ودعم الفئات الضعيفة هي فحوى المجتمع الديمقراطي المستدام، ويجب أن يكون الحفاظ على التنوع الثقافي هو هدفه الأساسي. ولتحقيق هذه الغاية، يجب اعتماد تدابير وطنية ودولية لا لإصلاح الأضرار السابقة فقط، وإنما أيضاً لمكافحة أسباب العنصرية والتمييز العنصري.

٣٧ - وقال إن بناء مجتمع أكثر عدلاً وديموقراطية يتوقف إلى حدٍّ كبير على منع هذه الشرور والقضاء عليها. ونتيجةً لذلك، ترى المكسيك أن تنفيذ برنامج عمل ديربان يجب أن يُعطى أعلى الأولويات، وقد عُقدت حلقة دراسية لخبراء أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في مدينة مكسيكو في شهر تموز/يولية ٢٠٠٢ لتبادل الأفكار تحقيقاً لهذه الغاية. وأوصى الخبراء، في جملة أمور، بأن تضع الدول وتنفذ خطط عمل وطنية؛ وأن تعتمد حكومات المنطقة سياسات عامة لمكافحة التمييز العنصري؛ وأن تزاد الجهود المبذولة بغية اعتماد مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السكان الأصليين والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٣٨ - وقال إن مكافحة التمييز هدف ذو أولوية من أهداف التغييرات السياسية الراهنة في المكسيك، وإن الحكومة قد نفذت سلسلة من السياسات، بما في ذلك اعتماد قوانين وتعزيز منظمات لحماية الفئات الضعيفة. وأدخل الحق في التحرر من التمييز في الدستور مع توفير الحماية إذا وقعت انتهاكات. ووجهت لجنة المواطنين لعدم التمييز دعوة عمومية إلى جميع الفئات المتأثرة للاجتماع بصورة دورية للكشف عن أشد أسباب التمييز وأكثرها تكرُّراً. وإن الهدف الرئيسي للجهد هو ترجمة طلبات الفئات المتأثرة إلى قاعدة قانونية تستطيع حمايتها، وسيقدم مشروع قانون لمنع التمييز والقضاء عليه إلى الكونغرس بعد وقت قصير.

٣٩ - وذكَّر بأن رئيس جمهورية المكسيك قال في كلمته أمام الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، إنه لا يمكن تحقيق عالم أكثر إنصافاً إذا استُثنيت منه معظم

الفئات الضعيفة. لذلك شجعت الحكومة على أن تنشئ الجمعية العامة (في القرار ١٦٨/٥٦) اللجنة المخصصة للنظر في اقتراحات عقد اتفاقية دولية شاملة لتعزيز وحماية حقوق وكرامة الأشخاص المعوقين. ويرحب وفده بنتائج الدورة الأولى للجنة المخصصة.

٤٠ - **السيد رشدي** (مصر): أشار إلى أن الناس، بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق. وعلاوة على ذلك، ينص الميثاق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على أن لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير. وإنفاذاً لهذا الحق، يمكنها أن تقرر بحرية مستقبلها السياسي وتحقق التنمية الشاملة.

٤١ - وأضاف أن حق تقرير المصير يمثل شرطاً أساسياً للتمتع بحقوق أخرى. غير أن هذا الحق انتُهِكَ باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وما زال الشعب الفلسطيني يعاني تحت احتلال غاشم مضى عليه أكثر من نصف قرن، بينما تطبق إسرائيل بصورة انتقائية الاتفاقيات الدولية التي تتفق مع مصالحها الأنانية.

٤٢ - وتشير معاناة الشعب الفلسسطيني بوضوح إلى أن المجتمع الدولي لم يصل بعد إلى مستوى الحضارة الذي سعى إلى بلوغه، وأن ضميره لا ينبغي أن يكون واضحاً إلى هذا الحد فيما يتعلق بالتقدم الذي أحرزه ويظل صامتاً إزاء عمليات القتل والإبعاد وانتزاع الملكية التي يعانيها الأطفال والنساء والشيوخ الفلسطينيون يوماً بعد يوم. فما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تتحدى إرادة المجتمع الدولي والقانون الدولي.

٤٣ - وأضاف أن حق تقرير المصير مرادف لحق آخر أكده القانون الدولي بوضوح وبقوة — ألا وهو الحق في مقاومة الاحتلال حينما تفشل الطرق السلمية في استعادة الحرية. وإن حق تقرير المصير حق طبيعي لجميع الشعوب، وما دامت أراضيها رازحة تحت الاحتلال تظل المقاومة حقاً. ويؤكد وفده مرة أخرى حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي مكافحة الاحتلال كما قاومت الشعوب الأوروبية الاحتلال الأجنبي قبل ستين عاماً.

٤٤ - وسوف يحقق الشعب الفلسطيني أهدافه مهما طال الزمن ومهما بلغت صعوبة الطريق الذي أمامه. وأياً كان مدى عناد إسرائيل ستكون المقاومة الفلسطينية أقوى. ولا توجد قوة تستطيع أن توقف إرادة شعب يقرر إدارة شؤونه بنفسه واستعادة حقه الشرعي.

٤٥ - **السيد ممدوحي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان يقتضي وجود إرادة سياسية وتمويلاً كافياً على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. فالتمييز العنصري يهدد أسس كل المجتمعات ويؤدي إلى الفقر والتخلف والتهميش. وإن وفده يرحب بجهود مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في متابعتها للمؤتمر العالمي، بما في ذلك إنشاء وحدة مناهضة للتمييز.

٤٦ - وقال إن جمهورية إيران الإسلامية شاركت مشاركة نشطة في المؤتمر وفي العملية التحضيرية التي سبقته؛ بل إن التزام البلد يعود إلى قيمه الثقافية وتراثه. وما زالت الحكومة مصممة على مكافحة العنصرية على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك في إطار التعاون مع لجنة القضاء على التمييز العنصري.

٤٧ - **السيد فضل** (السودان): قال إن بلده يشارك المجتمع الدولي قلقه من العنصرية وكره الأجانب، لا سيما المهاجرين واللاجئين والأقليات الإثنية. وأضاف أن وفده، بناء على إيمانه بالمساواة في الكرامة بين جميع البشر، يؤكد الحاجة إلى إعطاء تحذير مسبق بالضرر الذي يمكن أن تلحقه العنصرية بالعالم. وإن من الضروري أيضاً تعزيز التعاون الثقافي والاجتماعي الدولي بغية تعزيز التنوع الإثني، واحترام

الخصائص الاقتصادية والثقافية والسياسية للبلدان، والتعايش السلمي للثقافات والحضارات المختلفة.

٤٨ - وإن السودان بوصفه طرفاً في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، سنَّ قوانين لمنع التمييز. ويرحب بإعلان وبرنامج عمل ديربان، اللذين يشكلان وثيقة أساسية للتعاون الفعال لمكافحة العنصرية. ولا يمكن تنفيذ الإعلان دون إرادة سياسية وطنية ودولية وتقديم الوسائل المالية اللازمة. وهذا يشمل تعزيز وحدة مكافحة التمييز وتنفيذ قرار لجنة حقوق الإنسان رقم ٦٨/٢٠٠٢.

٤٩ - وقال إن وفده يلاحظ الإشارة في الفقرة ١٥ من تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية (A/57/204) إلى التمييز ضد المسلمين والأشخاص المنحدرين من أصول عربية عقب الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ودعا إلى تنفيذ قرار لجنة حقوق الإنسان رقم ٩/٢٠٠٢، المعنون "مكافحة تشويه سمعة الديانات". وعلاوةً على ذلك، نظراً إلى الحملات العنصرية وحملات نشر الكراهية التي تبثُّ على شبكة الإنترنت، يوصي وفده بصياغة قوانين وطنية ودولية لردع المسؤولين عن هذه الحملات.

٥٠ - وقال إن السودان يتفق مع وجهة نظر الاتحاد الإفريقي بشأن تقرير المصير، حيث ينطبق هذا الحق فقط على الشعب الذي يعيش تحت نير الاحتلال الإمبريالي أو الأجنبي. وإذ يأخذ وجهة النظر هذه في الاعتبار، يؤكد حق الشعوب في تقرير المصير. غير أنه ينبغي ألا يُفهم من هذا الحق أنه يشجع على تفتيت البلدان، أو التدخل في شؤونها الداخلية، أو انتهاك سيادتها وسلامتها الإقليمية. فمن شأن إساءات التفسير هذه أن تعرض للخطر استقرار البلدان وأمنها، وتشديد حدة المنازعات، وتهديد السلم والأمن الدوليين، وزيادة معاناة الشعوب اقتصادياً واجتماعياً.

٥١ - وقال إن وفده يدعو المجتمع الدولي إلى أن يعير انتباهه لما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تمارس أشد أشكال الاستبداد فظاعة على الشعب الواقع تحت الاحتلال الإسرائيلي. ويدعو إلى تنفيذ القرارات ذات الصلة التي تمنح الفلسطينيين حقهم في تقرير المصير وفي إقامة دولتهم المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

٥٢ - وأضاف أن وفده يرحب بتقرير المقرر الخاص المعني بمسألة استخدام المرتزقة (A/57/178)، ويوافق على أن عدم وجود تعريف قانوني واضح للمرتزقة زاد أنشطتهم غير المشروعة وأدى بهم إلى ارتكاب أعمال إرهابية. وقال إن التعاون الدولي لازم لوقف هذه الأنشطة. ويوصي وفده باعتماد صك دولي جديد يجرِّم أنشطتهم وأنشطة من يشجعونهم.

٥٣ - **السيد أموروس نونييز** (كوبا): قال إن المجتمع الدولي اختار، في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، أن يؤكد مبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية في دراسة مسائل حقوق الإنسان، لأن التحديات الهائلة التي عرَّفها المؤتمر لا يمكن معالجتها إلا بالتعاون.

٥٤ - وقال إن المؤتمر اعترف بأن الرق وتجارة الرقيق كانا دائماً جرائم ضد الإنسانية، وأن هذه الممارسات من بين المظاهر الرئيسية للعنصرية وما يرتبط بها من تعصب، وأن ضحاياها ما زالت تعاني عواقبها. واعترف المؤتمر أيضاً بأن الاستعمار يؤدي إلى التمييز العنصري ويساهم في تفشّي الفقر والاستبعاد الاجتماعي والفوارق الاقتصادية، لا سيما في البلدان النامية. ولاحظ أنه، على الرغم من تحقيق تقدم كبير في دفع تعويضات معنوية لضحايا هذه الجرائم، ما زالت هناك أمور هامة في حاجة إلى جبر كامل يعيد لهم الكرامة ويعوضهم عن الأضرار التي لحقت بهم. وإن كوبا تدعو الدول المعنية إلى عكس اتجاه عواقب ممارساتها هذه وامتثال واجباتها الأدبية.

٥٥ - وقال إن العنصرية والتعصب والتمييز العنصري وكره الأجانب ما زالت ماثلة في أنحاء مختلفة من العالم، وتتجلى في كثير من الأحيان بطرق جديدة وأكثر خُبثاً، لا سيما في العالم الصناعي. وأكد أن الأهداف الرئيسية لثلاثة عقود من مكافحة العنصرية لم تتحقق بعد؛ وما زال العنف العنصري يقع، لا سيما في أوروبا وأمريكا الشمالية؛ كما أن النظريات التي تشجع تفوق عناصر معينة وثقافات معينة آخذة في الانتشار السريع وأُضفِيَ عليها طابع مؤسسي.

٥٦ - ولاحظ أن المهاجرين يتأثرون تأثراً متزايداً بالتمييز والتعصب، كما ذكر المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية في تقريره (A/57/204). فقد أصبحوا أكباش فداء للمساوئ التي تضر بالمجتمعات المتقدمة النمو؛ وتعرضوا لعنف لفظي وبدني ألحقه بهم أعضاء الأحزاب الأصولية اليمينية المتطرفة وعمليات كره الأجانب. يضاف إلى ذلك أنه في بعض البلدان المتقدمة جداً، حرمت فئات معينة من المهاجرين من خدمات الصحة والتعليم الأساسية.

٥٧ - وازدادت أعمال العنصرية والتعصب بعودة الآيديولوجيات القائمة على كره الأجانب وإساءة استعمال الإنترنت إلى الظهور؛ وينبغي تطوير لوائح تضمن استخدام الإنترنت استخداماً مسؤولاً. وقال إن العنصرية مستمرة في نُظُم العقوبات، وإدارة العدل، وإنفاذ القوانين، مما أسهم في تمثيل فئات إثنية معينة تمثيلاً مفرطاً في أوساط السجناء. وهذا الوضع حرج بوجه خاص في الولايات المتحدة، حيث ثلاثة أخماس السجناء أمريكيون من أصل إفريقي، مع أن هذه الفئة لا تمثل إلا ١٣% من مجموع السكان، وحيث يبلغ متوسط دخل الأسرة البيضاء نحو ضعف متوسط دخل الأسرة الأمريكية التي هي من أصل إفريقي.

٥٨ - وقال إن القلق متزايد بشأن زيادة التمييز ضد المسلمين والعرب منذ الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛ وإن المبادرات التي أوصى بها مؤتمر ديربان يجب أن تنفذ بغية تغيير هذا الاتجاه. ومن الأساسي الوفاء بكل التزامات ديربان في أسرع وقت ممكن. وينبغي أن يُطلب من وكالات الأمم المتحدة أن تنشر إعلان وبرنامج عمل ديربان وإدراج أحكامهما في ولايات هذه الوكالات.

٥٩ - **السيد يوسف** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن من المؤسف أن تشهد الفترة اللاحقة لمؤتمر ديربان أعمال تمييز ضد المسلمين والعرب، لأن أماكن عبادتهم ومراكزهم الثقافية وممتلكاتهم تعرضت للهجوم في أنحاء مختلفة من العالم. وتعرض العرب والمسلمون - نتيجة لقوانين سُنَّتْ بذريعة مكافحة الإرهاب - لتدابير تمييزية قائمة على أساس التوصيف العرقي والأسماء وأماكن الولادة.

٦٠ - وقال إن وفده يدين بكل قوة كل هذه المواقف المتصفة بكره الأجانب. فهي لم تعد قاصرة على الأحزاب الهامشية أو السياسية اليمنية المتطرفة في البلدان الغربية، وإنما أصبحت جزءاً من تشريعاتها. وهذا التمييز يمثل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان، بل إنه جريمة في حق الإنسانية.

٦١ - وأضاف أن وفده يدين السياسات التي تميل إلى ثقافة ما على حساب الثقافات الأخرى، وزيادة استخدام تكنولوجيا الاتصالات الحديثة لنشر أفكار التفوق العرقي وكره الأجانب. ويحث على اعتماد كل التدابير اللازمة لوقف أمثال هذه الممارسات. فإعلان وبرنامج عمل ديربان يهدفان إلى إنقاذ الناس من الرق والاتجار والإمبريالية، مع أن الإعلان لم يذكر التعويض. ويجب تعويض الضحايا من قِبَل البلدان المسؤولة عن محنتهم. وقال إن وفده يرحب بإنشاء وحدة مناهضة التمييز ويأمل في توفير الدعم اللازم لها.

٦٢ - وأشار إلى حق تقرير المصير فقال إن الأمم المتحدة مسؤولة عن مساعدة كل الشعوب التي ما زالت تعيش تحت الاحتلال على ممارسة هذا الحق، لا سيما الشعب الفلسطيني

الذي من حقه أن ينشئ دولته المستقلة على كل الأرض الفلسطينية.

٦٣ - وقال إن استخدام المرتزقة واحد من الأسباب التي منعت الشعوب من ممارسة حقها في تقرير المصير. وقد استُخدموا لزعزعة الحكومات أو لتخريب السلام الإقليمي وسيادة الدول المستقلة. فالسلام ما زال حلماً لكثير من الشعوب في إفريقيا. وهي محاطة بصراعات مسلحة يشترك فيها المرتزقة وينقصها الوصول إلى مواردها الطبيعية. وكان الطمع في هذه الموارد هو السبب الحقيقي لتقويض أركان الحكومات الشرعية، ولتسليح وتمويل الفئات المتمردة ولإثارة الصراعات الداخلية التي يحرض عليها من يسيطرون على أسواق المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في أوروبا.

٦٤ - وقال إن وفده يدين استخدام المرتزقة الذي يضر بإفريقيا أكثر من غيرها، ويوصي بإيلاء مكافحة هذه الظاهرة نفس الانتباه الذي يولى لمكافحة الإرهاب الدولي. ويحث جميع البلدان، التي لم تفعل ذلك بعد، على أن تصبح أطرافاً في الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم.

٦٥ - **السيدة أوتيتي** (أوغندا): قالت إنها تختلف اختلافاً تاماً مع مع كل الإشارات إلى أوغندا الواردة في تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة استخدام المرتزقة (A/57/178)، فهذه الإشارات لا أساس لها من الصحة من حيث الوقائع أو مصداقية مصادرها. ولو أن المقرر الخاص أولى انتباهاً للبيانات التي أدلى بها وفدها في أثناء مناقشة البنود ذات الصلة من جدول أعمال الدورة السادسة والخمسين لعرف الحقائق الصحيحة فيما يتعلق بالوضع في أوغندا، التي عانت نتيجة لأعمال المرتزقة في الأجزاء الغربية والشمالية من البلاد. وقالت إنها دهشت لاختيار المقرر الخاص أن يشوه الوضع أمام اللجنة، بينما يعتمد تعريفاتٍ غير صحيحة "لأنشطة المرتزقة" و "تقرير المصير". وإن ثمة أمراً آخر يدعو إلى القلق وهو أن مقررين خاصين معينين يتغيبون عن الاجتماعات التي تشتمل على حوار مع الدول. وهذه خطوة هامة من خطوات النظر في أعمالهم وفي النهوض بأعباء ولايتهم بمسؤولية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.